

العوامل المؤثرة في مدى مساهمة التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني

دراسة ميدانية على المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي

جمعه محمد الفاخري

عضو هيئة التدريس بكلية الإقتصاد جامعة بنغازي

Gumma.fakhri@uob.edu.ly

ملخص : هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان والعوامل المؤثرة بالمصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستخدام الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة و بتحليل بيانات المجمع توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن هناك درجة ضعيفة من مساهمة على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف الليبية, كذلك وجود علاقة معنوية إحصائيا بين الموثوقية في القوائم المالية ودرجة مساهمة على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان حيث تزداد درجة مساهمة على التحليل المالي كلما كانت المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مراجع الخارجي وتزداد درجة مساهمة على التحليل المالي كلما زادت عدد سنوات المعلومات المالية التي يطلبها المحلل المالي لحسابات الشركة طالبة الائتمان. كما توصلت الدراسة الى أنه لا توجد علاقة بين تخصص محلي الائتمان ودرجة اعتمادهم على التحليل المالي. وبناء عليه فقد اوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر ، وضرورة قيام المصارف بإلزام العميل طالب الائتمان بتقديم معلومات مالية موثوق فيها مدققة ومرفقة بتقرير المراجع الخارجي.

Factors Affecting the Extent to Which Libyan Banks Participate Financial Analysis in Making Credit Decisions

A Field Study on Libyan Banks Operating in the City of Benghazi

Abstract : The study aimed to identify the extent to which Libyan banks operating in Benghazi City depend on financial analysis when making the decision to grant credit, and the factors affecting that. In addition the existence of a statistically significant relationship between the reliability of the financial statements, and the degree of dependence on financial analysis when making the decision to grant credit, as the degree of dependence on financial

analysis increases whenever the financial information is audited and attached to an auditor's report, and the degree of dependence on financial analysis increases whenever The number of years of financial information requested by the financial analyst for the company's accounts requesting credit increased. The study also concluded that there is no relationship between the credit analysts' specialization and the degree of their dependence on financial analysis. In light of the findings of the study, the study makes the following recommendations: the need to increase attention to financial analysis by increasing the capacity of the current credit staff through continuous training and qualification, the need to work to increase the degree of delegation granted to branches and facility officials, and the need for banks to oblige companies requesting credit By providing reliable financial information, and not concealing any information related to the company's financial situation that would affect the decision to grant credit, and by providing financial information for more than one fiscal year, audited and attached to an auditor's report.

المقدمة

يري الزبيدي (2012) الصناعة المصرفية من أهم الصناعات الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة دفة الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي، ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم العمليات المصرفية في هذه الصناعة بل من أكثر أدواتها حساسية ، حيث لا يتوقف تأثيرها على مستوى المصرف فقط ، إنما ترتبط مباشرة بالاقتصاد الوطني لذا يتوجب على القائمين وصناع القرار الدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية ، وعلى ذلك فإن الائتمان المصرفي ما هو النشاط الاقتصادي الهام لما له تأثيرات متداخلة الأبعاد على الاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد. ونظراً للمكانة التي تتمتع بها الصناعة المصرفية في ليبيا كان من المفيد لمتخذي القرار المالي سواء في حالة التمويل أو الاستثمار وسواء كان متخذ القرار الإداري وصانعه أو أي طرف آخر له مصلحة بمنشآت الأعمال أن يسترشد بأهم أدوات التحليل ألا وهو التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرار الائتماني. و تأتي هذه الدراسة لتناقش مدى مساهمة اساليب التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني والعوامل المؤثرة فيه في البيئة المصرفية الليبية.

الدراسات السابقة

في حدود علم الدراسة، لا توجد أي دراسة سابقة تتطرق إلى موضوع البحث بشكل مباشر في البيئة المصرفية الليبية. إلا إن هناك العديد من الدراسات تناولت هذا الموضوع أما بشكل عام أو في بيئة أخرى خلاف البيئة المصرفية الليبية و منها:

عبدالستار (2021) هدفت الدراسة الى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني . ولتحقيق هدف الدراسة تم اجراء الدراسة الميدانية على فروع المصارف التجارية حيث اشتملت عينة الدراسة على عدد 75 مسئول ائتمان و اعتمدت الدراسة على الاستبيان لتجميع البيانات من عينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة وقد تم استخدام حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان السياسة الداخلية للمصرف تشجع على مساهمة على التحليل المالي وكذلك فان مساهمة على التحليل المالي يعزز الثقة في البيانات المالية العميل كما توبت الدراسة الى أن مساهمة على التحليل المالي لا يختلف باختلاف التخصص العلمي ولا المؤهل العلمي ولا بعدد سنوات الخبرة مسؤولي الائتمان في عينة الدراسة، وقد اوصت الدراسة بضرورة العمل على اعطاء دورة تدريبية في التحليل المالي المتقدم وضرورة التركيز على التحليل المالي بدرجة الاولى اكثر من التركيز على الضمانات. عباس (2021) ، هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني والذي يحقق سياسة ائتمانية فعالة لقد تم دراسة حالتين لشركات قامت بطلب الائتمان خلال عام 2017 وتحليل التقارير المالية الخاصة بتلك الشركات، ولقد توصلت الدراسة الى نتائج اهمها ان للتحليل المالي اثراً فعالاً على اتخاذ القرار الائتماني كما ان مساهمة المباشر على الضمانات قد توفر الامان لإدارة المصرف الا ان مساهمة المباشر عليها كمؤشر اساسي قد يؤدي الى التأثير على رسم سياسة ائتمانية محكمة تساهم في النهوض بالمشاريع الاقتصادية. دراسة الغصين (2004) وقد كانت هذه الدراسة وقد هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات مدينة المقاولات في مدينة بنغازي ،. وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام النسب المالية في التنبؤ بوضع الشركة ، كما اوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بإعداد القوائم المالية وبمساهمة على تحليل النسب المالية لهذه القوائم الدومة وجيره (2011) هدفت الدراسة الى التعرف على اثر التحليل المالي علي قرارات منح الائتمان المصرفي في المصارف السودانية ، لتحقيق أغراض البحث أتبع الباحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي من خلال المصادر الأولية والثانوية لجمع المعلومات فضلاً عن أسلوب دراسة الحالة مستخدماً في ذلك الحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها ان التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل طالب الأئتمان توفر مؤشرات إيجابية تساهم في تخفيض مخاطر منح الائتمان ، توصلت الدراسة الى أن التحليل المالي للتقارير المالية المنشورة له دوراً إيجابياً ساعد في عملية إتخاذ القرارات الائتمانية ، كما وفر مؤشرات ساهم في التنبؤ

بمخاطر منح التسهيلات الائتمانية ، وبناء على النتائج فقد أوصت الدراسة الي ضرورة التحليل المالي للقوائم المالية ولأكثر من فترة مما يعكس ذلك إيجابياً علي إتخاذ القرارات الائتمانية بالقطاع المصرفي ، كما أوصت الدراسة الي ضرورة أن تعتمد إدارة المصارف عند منحها للتمويل للأطراف الخارجيين علي التحليل المالي للقرارات المنشورة ، كما أوصت الدراسة الي ضرورة تطوير التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة بعمليات منح الإئتمان المصرفي. دراسة الدومة وآخرون (2015) ، هدفت الدراسة للتعرف على أثر التحليل المالي على إتخاذ قرارات منح الأئتمان بالشركات الصناعية - ولاية الخرطوم وإختبرت الدراسة فرضيتان هما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحليل القوائم المالية للعميل وإتخاذ قرار منح الأئتمان بشركة أيوب للبهيات ، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحليل النسب المالية للعميل وإتخاذ قرار منح الأئتمان بشركة أيوب للبهيات ، تم توزيع (35) خمسة وثلاثون إستبانة على بعض العاملين في مجال الصناعة بصورة عشوائية و تم جمع (30) إستمارة منها بنسبة (85%) تم إستخدام برنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ،تهتم شركة أيوب للبهيات بإستخدام الأساليب الحديثة لإتخاذ قرارات منح الأئتمان ، تساهم التحليل المالي في إتخاذ قرار منح الأئتمان بشركة أيوب للبهيات ، تهتم الشركات الصناعية السودانية بأعادة تصميم برنامج وفقاً لرغبات العملاء مما يدعم قدرتها التنافسية، بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي: العمل على تحليل النسب بإستخدام القوائم المالية بصورة مستمرة في كل مراحل الصناعة لتقليل الفاقد من الموارد والمحافظة على جودة المنتجات ، وإجراء المزيد من الدراسات على كافة الشركات الصناعية في السودان بشكل أوسع لمعرفة فائدة تطبيق تحليل القوائم المالية على قرارات منح الأئتمان ودعم القدرة التنافسية. حارن وآخرون (2009) هدفت الدراسة إلي تقييم أهمية التحليل المالي في دعم عملية اتخاذ القرار خاصة فيما يتعلق بمنح التمويل المصرفي. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الاهتمام بالتحليل المالي وضعف دوره في التوصل لاتخاذ قرار منح التمويل المصرفي بالمصارف وإيجاد حلول لهذه المشكلة تم صياغة الفرضيات التالية هما : مساهمة علي جودة الضمانات المقدمة للموافقة علي التمويل المصرفي لا تمثل العامل الحاسم في تعظيم العائد وتقليل المخاطر. نتائج التحليل المالي الشامل تؤثر بصورة مباشرة في تقييم جدوي قرار منح التمويل المصرفي . ولاختبار هاتين الفرضيتين قامت الدراسة بجمع معلومات اولية عن طريق استبيان تم توزيعه لعينة الدراسة وبعد تحليل تلك البيانات خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن جودة الضمانات المصاحبة لقرار منح التمويل المصرفي تمثل دورا ثانويا في تحديد تقييم ذلك القرار ، وأن جودة الضمانات وكفاءتها فقط لا تكفي لتحقيق السلامة

المصرفية ، وأن التحليل المالي الشامل يعطي صورة دقيقة وموثوقة عن المشروع المراد منح التمويل له وبالتالي تمثل الأساس في تحديد قرار منح التمويل المصرفي. كما ان استخدام التحليل المالي في تقييم المشروعات تساعد علي الحصول علي تصنيف ائتماني منصف للعملاء . وبناءا علي تلك النتائج أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة وضع نموذج تحليل مالي متكامل يتم استخدامه لتحليل المشروعات قبل قرار منح التمويل المصرفي . علي، (2016) ، تهدف البحث إلي معرفة مدى اعتماد البنوك التجارية علي التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، ومن أجل تحقيق ذلك تم إجراء دراسة ميدانية علي أحد فروع البنوك التجارية (البنك التجاري الدولي - الإدارة الرئيسية بوسط البلد) حيث اشتملت عينة الدراسة علي (عدد 75 مسئول ائتمان)، واعتمدت الدراسة علي استبيان تم تصميمه خصيصا لخدمة أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها، كما تم استخدام برنامج (SPSS) لعمل التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات، وقد توصلت الدراسة إلي أن السياسة الداخلية للبنك تشجع علي مساهمة علي التحليل المالي، كما أن الثقة في البيانات التي يقدمها العميل تشجع علي مساهمة علي التحليل المالي بالإضافة إلي أن مساهمة علي التحليل المالي لا يختلف تخصص مسئول الائتمان العلمي (محاسبة - إدارة أعمال- علوم مالية ومصرفية)، كما أن درجة مساهمة علي التحليل المالي لا تختلف مؤهله العلمي (بكالوريوس - ماجستير - دكتوراه) كما توصلت الدراسة أيضا إلي أن مساهمة علي التحليل المالي لا تختلف باختلاف عدد سنوات الخدمة أو أخذ دورات متخصصة في التحليل المالي من عدمه.

و بالنظر إلي هذه الدراسات نجد أن أغلبها قد ركزت علي العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة - وعلى ضرورة الحصول على المعلومات المالية اللازمة لصنع قرار مالي ، أو إداري ، أو ائتماني خالي من مخاطر عدم الدقة في التقدير ، لهذا ستحاول الدراسة التطرق لجانب آخر من جوانب تحليل المشكلة من خلال دراستها دراسة تطبيقية لم تتطرق لها الدراسات السابقة، لتوضيح مدى اعتماد المصارف التجارية العاملة في ليبيا على التحليل المالي في اتخاذ قرار الائتمان.

مشكلة الدراسة

تقوم المصارف الليبية بإتباع أساليب مختلفة للحصول على معلومات عن العميل طالب الائتمان ، سواء كانت هذه المعلومات شخصية أو معلومات مالية مصدرها القوائم المالية وتشكل أساساً للتحليل الذي تجريه إدارات الائتمان في المصارف ولك لمعرفة نسب ومؤشرات معينة تستدل منها على حقيقة المركز المالي للعميل طالب الائتمان ، فهل ينطبق

هذا الأمر على المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي و عليه فان مشكلة الدراسة تتمحور حول دراسة مدى اعتماد المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي على المعلومات المالية للعملاء بشكل عام , وعلى التحليل المالي لتلك المعلومات بشكل خاص عند اتخاذ القرار الائتماني والعوامل التي تؤثر على ذلك . ويمكن صياغة المشكلة من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية -

- هل تعتمد المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي على التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية ؟

- ما هي العوامل المؤثرة على مدى مساهمة على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني ؟

أهداف الدراسة : يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة فيما يلي :-

1. التعرف على مدى مساهمة أساليب التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني,
2. التعرف على العوامل التي قد تؤثر في استخدام التحليل المالي لترشيد القرار الائتماني بالمصارف الليبية.
3. دراسة العلاقة بين بعض الخصائص الديمغرافية لمتخذي قرارات الائتمان ومدى اعتمادهم على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني.

أهمية الدراسة : تتبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه، بناء على الاعتبارات التالية :

الأهمية العلمية : تتبع الأهمية العلمية لدراسة نت الفجوة العلمية للظاهرة موضوع الدراسة وقلة الدراسات المماثلة بالمكتبة ، وايضا تتبع أهميتها في معرفة أهم أساليب التحليل المالي المستخدمة في قرارات منح الائتمان .

الأهمية العملية : تتبع أهمية الدراسة في المجال الذي تركز عليه وهو القطاع المصرفي في ليبيا ، حيث يعتبر هذا القطاع القطاعات الاقتصادية الهامة العاملة في ليبيا بالتالي قد تساعد هذه الدراسة متخذي قرارات الائتمان في المصارف الليبية في معرفة أهمية دور التحليل المالي لاتخاذ قرار ائتماني ، وكذلك قد توضح هذه الدراسة كيفية ترشيد قرار الائتمان المصرفي حيث أنه من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثيرات على مستوى المصرف أو مستوى الاقتصاد الوطني .

فروض الدراسة : تقوم الدراسة على دراسة الفرضيات التالية:

توجد علاقة ارتباط بين الثقة في القوائم المالية ودرجة مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان.

توجد علاقة ارتباط بين الخصائص الديمغرافية لمسئولي الائتمان ودرجة مساهمة التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد قرار منح الائتمان .ويتفرع عنها الفرضيات التالية :-

توجد علاقة ارتباط بين درجة مساهمة التحليل المالي والتخصص العلمي لمحلل الائتمان .

يوجد علاقة ارتباط بين درجة مساهمة التحليل المالي والخبرة العملية لمحلل الائتمان .

يوجد علاقة ارتباط بين درجة مساهمة التحليل المالي والدورات التدريبية لمحلل الائتمان في مجال التحليل المالي .

توجد علاقة ارتباط بين درجة مساهمة التحليل المالي وطبيعة نشاط المصرف .

منهجية الدراسة: سوف يتم استخدام النموذج الوصفي التحليل في وصف العلاقة بين المعلومات المتوفرة باستخدام

التحليل المالي ومدى استخدام هذه المعلومات عند اتخاذ قرار منح الائتمان في المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي

وذلك عبر تصميم استبيان صمم خصيصا لهذا الغرض ثم تحليل وتفسير النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي

. SPSS

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة يتكون من المصارف العاملة في مدينة بنغازي وعددها 7 مصرفا ,

بعدد 38 إدارة وفرع , و قد شملت عينة الدراسة كافة مجتمع الدراسة حيث تم توزيع الإستبانة المعدة على جميع أفراد

العينة ال 76 بنسبة 100% , وتم استعادة 71 إستبانة سليمة تشكل ما نسبته 93.42% من مجتمع الدراسة .

الإطار النظري للدراسة

مفهوم التحليل المالي :

يعتبر التحليل المالي من الأدوات المهمة التي يمكن من خلال المعلومات والبيانات التي يوفرها وأخذ القرار الائتماني وأستغلال الجوانب الايجابية والتعرف على الجوانب السلبية لدى العميل والمساعدة في تحسينها لأخذ القرار في المستقبل. وعلى الرغم من تعدد التعريفات للتحليل المالي الا ان الدراسة اعتمدت تعريف عبد الستار (2021) كونه يخدم الغرض من الدراسة وكذلك لشمولها اغلب التعريفات في الاطار النظري لموضوع الدراسة " هو مجموعة من العمليات والإجراءات التي تتم على القوائم المالية بقصد اكتشاف نقاط الضعف وقوة في القوائم المالية بغرض ترشيد القرار الائتماني للمصرف.

أهداف التحليل المالي :

يهدف التحليل المالي بشكل عام الى تقييم أداء المؤسسة من عدة جوانب من اجل تحديد مواطن الضعف والقوة ومن ثم ترشيد القرارات وخاصة فرار الائتمان ، ويستنتج الزغبى (2017) ان هناك بعض الاهداف التي اكتبها التحليل المالي في الوقت الحالي والتي نسردها ما يلي بالنسبة لدور التحليل المالي في أخذ القرار الائتمان:

1. معرفة المركز المالي للمؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرار المالي لأقل تكلفة ممكنة وأكبر عائد.
2. اقتراح السياسات المالية الملائمة لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.
3. توجيه رأس المال للمجالات الاستثمارية المناسبة وتحديد نسبة العائد المتوقع منها لا سيما منح الائتمان.

دور التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان المصرفي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي ، سواء في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها ، وسواء كان متخذ القرار الإدارة ، أو أي طرف آخر له مصلحة بمنشأة الأعمال . وعلى الرغم من هذه الأهمية فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذراً في اختيار أدوات التحليل ، كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة (عبدا لله ، وآخرون ، 1998 ، ص2) . وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحللين الماليين هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات المالية التي هم في أمس الحاجة إليها ، حيث الخبرة الواسعة في هذا المجال ، (مطر، 2003). ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركات وحدها ، بل تعدى ذلك إلى مالكيها ودائنيها لما لهم من مصالح تتطلب المحافظة عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي ، الأمر الذي لا يمكن الوصول

إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع تلك المعلومات المتاحة ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

إن دوائر الائتمان، كأحد أهم مستخدمي المعلومات المالية، تهتم بالتحليل المالي للعميل للوصول إلى نتائج مهمة عند تقييم الوضع المالي، حيث أن هذه النتائج تعتبر من الجوانب التي تعتمد عليها هذه الدوائر عند اتخاذ قرار ائتماني يمكن وصفه بالقرار الرشيد (الزبيدي، 2002، ص257). وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي تلجأ إليها دوائر الائتمان في المصارف التجارية لتقييم الوضع المالي للعميل، وقدرته على توليد الأرباح والنقدية، وهي التي تعبر بصدق إلى حد ما عن الملاءة المالية للعميل، وقدرته على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه تجاه المصرف الذي قدم له التسهيلات. م غالبا ما تستخدم هذه الدوائر أسلوب التحليل المالي كأداة لتحويا هذه القوائم إلى نسب و مؤشرات صالحة لاتخاذ قرارات الائتمان.

العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الائتمان: هناك مجموعة عوامل تؤثر في منح الائتمان في المصرف ومنها:

العوامل الخاصة بالعميل: توجد مجموعة من العوامل الخاصة بالعميل تقوم جميعها في تقييم مدى صلاحية ومقدرة العميل للحصول على الأئتمان المطلوب، وكذلك تحديد دراجة المخاطر الائتمانية التي يمكن ان يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فتحليل معلومات وبيانات العميل تساعد ادارة المصرف على اتخاذ قرار الائتمان السليم، وصورة عامة يمكن تحديد اهم الأسس التي يستند عليها المصرف لتقدير القدرة الائتمانية للعميل ومنها مثلا: مصطفى وغفر (2010)

- قدرة وكفاءة العميل على التكيف في مواجهة التغيرات التي قد يتعرض لها العميل ضمن اطار البيئة المحيطة.
- الصدر على توليد الدخل والرغبة على السداد.
- ملكية الضمان المقدمة للحصول على الائتمان والتي تعك قوة المركز الالي للعميل ونشاطه وسيولته المتاحة.
- طبيعة نشاط العميل ومستوى التكنولوجيا.

العوامل الخاصة بالمصرف: بالإضافة للعوامل السابقة هناك مجموعة من العوامل الخاصة بالمصرف ومن هذه

العوامل مايلي: الدغيم والامين (2010) و الحسينى والدوري (2013)

- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف وقدرته علي توظيفها واحتياجاته غي الامد القصير والطويل.
- حجم ونوع الودائع لدى المصرف حيث كلما زادت الودائع زادت معها مقدرته على منح الائتمان.

- القدرات التي يمتلكها المصرف من كوادر بشرية مؤهلة والتكنولوجيا المطبقة.
- موقع المصرف وقربه من العميل كلما زادت الفرصة غب منح الائتمان.
- الهدف الذي يسعى المصرف الى تحقيقه من منح الائتمان.
- الاطار العام والاستراتيجية التي يتبناها المصرف في عملية منح الائتمان.

العوامل الخاصة بالائتمان : بالاضافة للعوامل السابقة هناك مجموعة من العوامل الخاصة بالائتمان نفسة وهي :

الغرض من الائتمان والمدة الزمنية التي سيستغرقها الائتمان و كذلك مصادر السداد التي سيستخدمها العمل لسداد الائتمان ، وطريقة السداد المتبعة والاقساط المستحقة.

نوع الائتمان وقيمتة ومدى توافقهما مع السياسة العامة للمصرف الخاصة بمنح الائتمان.

عوامل اخري المؤثر في قرارات منح الائتمان: الحسينى والدوري (2013)

العوامل الاقتصادية : في حالات الوراغ والازدهار الاقتصادي تزداد الودائع ويزيد الطلب على الأئتمان.

السلطات النقدية بالدولة: والمتمثلة في المصرف المركزي وذلك من خلال بعض الوسائل الرقابية مثل نسبة الاحتياطي القانوني.

المعايير الائتمانية (5CS)

تعتبر هذه المعايير من أهم وابرز منظومة ائتمانية لدى محلى ومانحى الائتمان ومن هذه المعايير ما يلي:

1. سمعة العميل ويقصد بها قيام العميل بسداد التزاماته السابقة نحو المصرف او المصارف الاخري اى يتم كشف نمط استجابة العميل نحو سداد التزاماته المالية.
2. القدرة الاقتراضية : ويقيس هذا المعيار مدى مقجرة العميل على توليد الاموال الكافية لخدمة الائتمان اى المقدره على تحقيق الدخل الكافى والمنتظم لسداد التزاماته.
3. راس المال : ويعتبر راس مال العميل من اهم اسس القرا الائتماني وعنصرا اساسيا لتقليل المخاطر الائتمانية باعتباره ملاءة العميل وقدرة حقوق ملكينه على تغطية التزاماته وهو يعتبر رافدا في حال الفشل في سداد الائتمان.
4. الضمان : ويقصد به مجموعة الاصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان للحصول على الائتمان ، بالتالي فالضمان يعتبر مصدرا لاستيفاء المصرف في حال تغثر العميل عن سداد الائتمان.

الاطار العملي للدراسة

خصائص العينة

- طبيعة نشاط المصارف: من خلال تحليل عينة الدراسة تبين أن المصارف العاملة في مدينة بنغازي توزعت حسب طبيعة النشاط كما هو موضح في الجدول رقم (1)، ونلاحظ من الجدول أن غالبية أفراد العينة كانت من المصارف التجارية حيث بلغت نسبتها 83% ، أما المصارف المتخصصة فلم تتعدى نسبة ال 17% ، وهذا يعني أن المصارف التجارية تهيمن على غالبية النشاط المصرفي في مدينة بنغازي

جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب نشاط المصرف

نشاط المصرف	العدد	%
تجارى	59	83 %
متخصص	9	17 %
المجموع	71	100%

- الخصائص الديمغرافية لمحلي الائتمان: الجدول رقم (2) حيث يعرض تحليل لأفراد العينة حسب التخصص العلمي و الخبرة، ومن هذا الجدول نلاحظ أن غالبية موظفي الائتمان كانوا من حملة مؤهلات المحاسبة حيث كانت النسبة 58% وتوزع الباقي ما بين تخصص الإدارة والتخصصات الأخرى مما يعني أن إدارات المصارف تركز في الدرجة الأولى عند التعيين على الموظفين من حملة المؤهلات المتعلقة بهذا المجال حيث أن المحاسبون أقدر على استخدام أدوات التحليل المالي من غيرهم من التخصصات الأخرى ولكن الملاحظ هنا كذلك أن ما نسبته 22% من موظفي الائتمان هم ممن يحملون تخصصات بعيدة عن المجال المهني للتحليل المالي وبغض النظر عن الإلمام في مجال التحليل المالي سواء بالخبرة ، أو بالتدريب وهذا ربما يكون أحد أسباب عدم مساهمة التحليل المالي كأساس لاتخاذ قرار منح الائتمان . كما يضح الجدول ان الخبرة العملية فقد تبين غالبية محلي الائتمان هم ممن لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات حيث بلغ نسبتهم 43% ، مما يدل على أن معظم محلي الائتمان لديهم خبر كافية في العمل المصرفي ، مما قد يساهم في مساهمة على التحليل المالي كأساس لاتخاذ قرار منح الائتمان.

أما في مجال تلقي دورات تدريبية في مجال التحليل المالي يلاحظ من الجدول رقم (3) أن غالبية محلي الائتمان (73%) لم يتلقوا مثل هذه الدورات مما قد يتسبب في ضعف استخدام أدوات التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان بالتالي ربما يؤدي إلى عدم مساهمة على التحليل المالي.

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي و الخبرة

التخصص العلمي	العدد	%	الخبرة	العدد	%
محاسبة	41	58%	سنوات 1 - 5	16	22%
إدارة	14	20%	سنة 6 - 10	25	35%
غير ذلك	16	22%	سنة < 10	30	43%
المجموع	71	100%	المجموع	71	100%

تصنيف العينة حسب تلقي دورات في التحليل المالي جدول رقم (3)

أخذ دورات في التحليل المالي	العدد	النسبة المئوية
نعم	19	26%
لا	52	73%
المجموع	71	100%

- مدى طلب معلومات مالية من العميل طالب الائتمان و خصائص تلك المعلومات:

الجدول التالي رقم (4) يوضح مدى طلب معلومات مالية من العميل طالب الائتمان من قبل محلي الائتمان في المصارف الليبية و خصائص تلك المعلومات.

جدول رقم (4) مدى طلب معلومات مالية من العميل طالب الائتمان وخصائصها

طلب المعلومات المالية	التكرار	%	القوائم المالية التي تطلب	العدد	%
دائماً	53	74%	الميزانية العمومية	56	91,5%
غالباً	21	30%	قائمة الدخل	51	71,8%
أحياناً	4	6%	قائمة التدفقات النقدية	39	54,9%
لا تطلب	صفر	صفر%	قوائم أخرى	8	11,3%
المجموع	71	100%		71	100%
هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مراجع حسابات			المعلومات المالية التي تطلبونها وتتعلق بالفترة		
نعم			سنة حالية	سنتين ماضيتين	3 سنوات ماضية
لا			سنة ماضية	سنة ماضية	أكثر من 3 سنوات
نعم	62%		6%	33%	25%
لا	38%		30%	3%	6%

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن جميع محلي الائتمان في المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي يطلبون معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان ولكن بدرجة دورية تختلف من محل إلى آخر و تركز الأغلبية على أن تكون هذه المعلومات مدققة من قبل المراجع الخارجي كما تختلف الفترة التي تغطيها هذه المعلومات من محل إلى آخر بشكل واضح . بما يتضح أن الميزانية العمومية وقائمة الدخل هما القائمتان التي يطلبهما مسؤولي الائتمان أكثر من غيرهما من القوائم. في حين أن قائمة التدفقات النقدية يتم طلبها أيضاً و لكن بشكل أقل من القائمتين السابقتين.

مدى الثقة في المعلومات المالية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان

الجدول التالي يبين درجة ثقة موظفي الائتمان المصرفي في المعلومات المالية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان.

جدول (5) الثقة في المعلومات المالية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان

الثقة في القوائم المالية	العدد	%
ثقة ضعيفة	3	4%
ثقة متوسطة	46	65%
ثقة مرتفعة	22	31%

كما يتضح من الجدول السابق فإن اغلب مسؤولي الائتمان (65%) يثق بدرجة متوسطة في القوائم المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان في حين أن نسبة جيدة منهم تفوق 30% تثق بدرجة عالية بهذه القوائم أما الذين لا يتقون في هذه القوائم فهم نسبة بسيطة لا تتجاوز 4%.

درجة مساهمة على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني.

من خلال الجدول (6) يلاحظ أن ما نسبته 30% من محلي الائتمان في المصارف العاملة في ليبيا لا يعتمدون على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان في حين ان 47% منهم يعتمد بشكل ضعيف أو متوسط على التحليل المالي ونسبة ضعيفة فقط هي التي تفوق المتوسط وهذا يتضح في المتوسط العام الضعيف للاستخدام (1.66)

الجدول رقم (6) التكرار والنسب المئوية لمدى مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار الائتماني

النسبة المئوية	التكرار	درجة مساهمة
30%	21	لا يعتمد (1)
27%	19	اعتماد منخفض (2)
20%	15	اعتماد متوسط (3)
17%	12	اعتماد فوق المتوسط (4)
6%	4	اعتماد مرتفع (5)
100%	71	
	متوسط	منخفض (1.66)

و عند اختبار العلاقة بين الموثوقية في القوائم المالية ودرجة مساهمة على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان حسب الفرضية الأولى باستخدام تحليلي التكرار المتقاطع و كا2 كما يظهر في الجدول رقم (7) تبين لنا أنه كلما ارتفعت درجة الثقة في القوائم المالية، زادت درجة مساهمة عليها في التحليل المالي إضافة إلى ذلك فإن قيمة كا2 كانت معنوية إحصائياً عند مستوى ($0.05 =$) . وبناءً عليه نقبل الفرضية القائلة بوجود علاقة معنوية إحصائياً بين الموثوقية في القوائم المالية ودرجة مساهمة على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

جدول رقم (7) نتيجة اختبار كا2 للعلاقة بين الموثوقية في القوائم المالية ودرجة مساهمة التحليل المالي

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة كا2	المتوسط الحسابي	درجة مساهمة التحليل المالي			العدد	الثقة في القوائم المالية
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
0.00	20.09	1	-	-	3	3	ثقة ضعيفة
		1.41	6	7	33	46	ثقة متوسطة
		2.27	10	8	4	22	ثقة مرتفعة

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $(\alpha) = 0.05$.

ولتفسير هذه النتيجة بشكل أكثر وضوحاً ولمعرفة أي العوامل التي تضمنها المجال المتعلق بالموثوقية في القوائم المالية أكثر ارتباطاً بدرجة مساهمة على التحليل المالي ، وأبها لم يكن له ارتباط ، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية بين كون المعلومات المقدمة مدققة وعدد القوائم والفترة التي تغطيها المعلومات من ناحية و درجة مساهمة على التحليل المالي من ناحية أخرى وذلك كما يلي :

جدول رقم (8) نتيجة اختبار للعلاقة بين درجة مساهمة التحليل المالي و المعلومات المالية المدققة

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة كا2	(التكرارات) درجة مساهمة على التحليل المالي			العدد	الخيارات	نص العبارة الأولى
		مرتفعة	متوسطة	منخفضة			
0.009	9.31	15	9	20	44	نعم	هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات
		1	6	20	27	لا	

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $(\alpha) = 0.05$.

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة مساهمة على التحليل المالي و شرط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة مع تقرير مدقق حسابات ، حيث بلغت قيمة كا2 = 9.31 وهي معنوية إحصائياً. يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة مساهمة على التحليل المالي وعدد القوائم المالية المطلوبة ، حيث بلغت قيمة كا2 19.3 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية $(= 0.05)$. يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن غالبية محلي الائتمان يطلبون القوائم المالية الأساسية خاصة قائمة الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر وبالدرجة الثالثة قائمة التدفقات النقدية ويستنتج من ذلك : أن مساهمة الأكبر لمحلي الائتمان على قائمة الميزانية العمومية بالدرجة الأولى ويلبها قائمة الدخل.

جدول رقم (9) نتيجة اختبار كا2 للعلاقة بين درجة مساهمة التحليل المالي , وعدد القوائم المالية

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة كا2	(التكرارات) درجة مساهمة على التحليل المالي			عدد	الخيارات	نص العبارة الثالثة
		مرتفعة	متوسطة	منخفضة			
0.002	19.3	1	1	12	14	قائمة واحدة	عدد القوائم المالية التي يطلبونها
		4	3	20	27	قائمتين	
		9	9	7	25	3 قوائم	
		2	2	1	5	أكثر 3	

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

جدول رقم (10) التكرارات والنسب المئوية للقوائم المالية التي يتم طلبها من العميل .

محلي الانتماء الذين يطلبون هذه القوائم		القوائم المالية
النسبة المئوية من إجمالي العينة	العدد	
91,5%	56	الميزانية العمومية
71,8%	51	قائمة الأرباح والخسائر
54,9%	39	قائمة التدفقات النقدية
11,3%	8	قوائم أخرى

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة مساهمة على التحليل المالي ومدى التحقق من صحة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية حيث بلغت قيمة كا2 25.83 وهي معنوية إحصائية عند مستوى دلالة (= 0.05) , كما أن قيمة معامل التوافق بلغت 0.516 وهي معنوية إحصائية أيضا وتقيس قوة العلاقة بين المتغيرين .

جدول رقم (11) نتيجة اختبار كا2 وقيمة معامل التوافق للعلاقة بين درجة مساهمة التحليل المالي , والتحقق من المعلومات المالية - المجال الثاني

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة كا2	(التكرارات) درجة مساهمة على التحليل المالي			عدد	الخيارات	نص العبارة الرابعة
		مرتفعة	متوسطة	منخفضة			
0.00	25.8	3	3	32	38	نأخذها كما هي	هل تأخذون المعلومات المالية في القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من صحتها
		13	12	8	33	نتحقق من صحتها	

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

ولتفسير العلاقة السابقة فقد تم إيجاد اختبار t (one sample t - test) لمتوسط درجة مساهمة على التحليل المالي حسب مدى التحقق من صحة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية ، ومقارنته مع الدرجة 2 والتي تتوسط المقياس وتمثل مساهمة على التحليل المالي بدرجة متوسطة ، وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (12) نتيجة اختبار كا2 وقيمة معامل التوافق للعلاقة بين درجة مساهمة التحليل المالي وتعديل التكلفة التاريخية - المجال الثاني

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة كا2	(التكرارات) درجة مساهمة على التحليل المالي			العدد	الخيارات	نص العبارة الخامسة
		مرتفعة	متوسطة	منخفضة			
0.002	12.28	10	5	33	48	نعتمد على التكلفة التاريخية	هل تعتمدون على التكلفة التاريخية أم تقومون بتعديلها للوصول إلى القيمة السوقية
		6	10	7	23	نقوم بتعديلها	

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $0.05 =$

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية إحصائياً بين درجة مساهمة على التحليل المالي ومدى مساهمة على التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية حيث بلغت قيمة كا2 12.28 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 =$ ، كما أن قيمة معامل التوافق بلغت 0.384 وهي معنوية إحصائياً أيضاً وتقيس قوة العلاقة بين المتغيرين.

جدول رقم (13) نتيجة اختبار كا2 وقيمة معامل التوافق للعلاقة بين درجة مساهمة التحليل المالي ومدى أهمية الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة - المجال الثاني

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة كا2	(التكرارات) درجة مساهمة على التحليل المالي			العدد	الخيارات	نص العبارة السادسة
		مرتفعة	متوسطة	منخفضة			
0	29.88	0	1	6	7	%0	مدى أهمية مساهمة على المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان
		1	0	14	15	%25	
		3	9	12	24	%50	
		11	3	8	22	%75	
		1	2	0	3	%100	

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $0.05 = \alpha$

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية إحصائياً بين درجة مساهمة على التحليل المالي ، ومدى أهمية المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان ، حيث بلغت قيمة كا2 29.88 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $(\square = 0.05)$ ، كما أن قيمة معامل التوافق بلغت 0.544 وهي أيضاً معنوية إحصائياً أيضاً وتقيس قوة العلاقة بين المتغيرين .

العلاقة بين مؤهلات وقدرات محلي الائتمان ، ودرجة مساهمة على التحليل المالي

نصت الفرضية الثانية على ما يلي : (توجد علاقة ارتباط بين مؤهلات وقدرات محلي الائتمان ، ودرجة اعتمادهم على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار) . لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار كا² (chi - square) للاستقلالية ، وذلك لاختبار مدى استقلالية درجة مساهمة على التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتمان عن المتغيرات المستقلة التالية: - (الفرضيات الفرعية) . ① التخصص العلمي لمحلل الائتمان ② الخبرة العملية لمحلل الائتمان ③ تلقى دورات تدريبية في مجال التحليل المالي .

❖ اختبار العلاقة بين درجة مساهمة التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتمان والتخصص العلمي لمحلل الائتمان

لاختبار هذه العلاقة فقد تم استخدام اختبار كأي تربيع للاستقلالية chi- square وذلك لاختبار مدى استقلالية درجة مساهمة على التحليل المالي عن التخصص العلمي وقد جاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي : -
يلاحظ من خلال الجدول رقم (14) عدم وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة مساهمة على التحليل المالي والتخصص العلمي ، حيث بلغت قيمة كا² = 2.73 وهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ، مما يعني استقلالية درجة اعتماد على التحليل المالي عن التخصص العلمي لمحللي الائتمان .

جدول رقم (14) نتيجة اختبار كا² للعلاقة بين درجة مساهمة التحليل المالي و التخصص العلمي

مستوى الدلالة sig الإحصائية	قيمة كا ²	المتوسط الحسابي	(التكرارات) درجة مساهمة على التحليل المالي			العدد	التخصص العلمي
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
0.621	2.73	1.70	9	8	20	37	محاسبة
		1.56	2	5	9	16	إدارة أعمال
		1.67	5	2	11	18	غير ذلك

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

من خلال النتيجة السابقة تبين أن محلي الائتمان من نوى تخصصات المحاسبة والإدارة أو التخصصات الأخرى متشابهين تقريباً في درجة اعتمادهم على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ، حيث تقاربت آرائهم نحو الدرجة الثانية وهي الدرجة التي تتوسط المقياس ، مما يعني أن التخصص العلمي لا يشكل أساس لاستخدام التحليل المالي ، وبالتالي لا يؤثر على درجة مساهمة على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ، وهذا ربما يتنافى مع المنطق السليم في ظروف طبيعية ، ولكننا مضطرون للقبول بنتائج التحليل كما هي .

وبالتالي نرفض الفرضية القائلة (توجد علاقة ارتباط بين درجة مساهمة التحليل المالي والتخصص العلمي لمحلل الائتمان)

❖ العلاقة بين درجة مساهمة التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتمان والخبرة العملية لمحللي الائتمان

لدراسة هذه العلاقة فقد تم استخدام اختبار كا² chi-square للاستقلالية وذلك لاختبار مدى استقلالية درجة مساهمة على التحليل المالي عن الخبرة العملية وقد جاءت النتائج كما في الجدول (15). يلاحظ من خلال الجدول رقم (15) عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً ، بين درجة مساهمة على التحليل المالي وسنوات الخبرة ، حيث بلغت قيمة كا² = 2.91 وهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (= 0.05) ، مما يعني استقلالية درجة مساهمة على التحليل المالي عن الخبرة العملية لمحللي الائتمان . حيث أن 60% من إجمالي المستبانين ممن لديهم خبرة عالية و 48% منهم يميلون للاعتماد على التحليل المالي بدرجة منخفضة مثلهم في ذلك باقي الفئات وبالتالي نرفض الفرضية القائلة (توجد علاقة ارتباط بين درجة مساهمة التحليل المالي والخبرة العملية لمحلل الائتمان).

جدول رقم (15) نتيجة اختبار كا² للعلاقة بين درجة مساهمة التحليل المالي والخبرة العملية

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة كا ²	المتوسط الحسابي	(التكرارات) درجة مساهمة على التحليل المالي			العدد	الخبرة العملية بالسنوات
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
0.601	2.91	1.33	1	2	9	12	5-1سنوات
		1.64	6	6	16	28	6-10سنوات
		1.80	9	7	15	31	أكثر من 10سنوات

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

❖ العلاقة بين درجة مساهمة على التحليل المالي والحصول على دورات تدريبية في مجال التحليل المالي

ولاختبار هذه العلاقة فقد تم استخدام كا² للاستقلالية chi-square وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (16) نتيجة اختبار مدي استقلالية درجة مساهمة التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان والحصول على دورات تدريبية في مجال التحليل المالي

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة كا ²	المتوسط الحسابي	(التكرارات) درجة مساهمة على التحليل المالي			العدد	الحصول على دورات تدريبية
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
0.050	9.13	1.80	15	12	25	52	نعم
		1.26	1	3	15	19	لا

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية ضعيفة بين درجة مساهمة على التحليل المالي والحصول على دورات تدريبية حيث بلغت قيمة $t = 9.13$ وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $(= 0.05)$ مما يعني وجود علاقة ضعيفة بين درجة مساهمة على التحليل المالي وبين الحصول على دورات تدريبية لمحلي الائتمان.

حيث أن 48% ممن تلقوا دورات تدريبية يميلون للاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان بدرجة منخفضة , وأن هذه العلاقة طردية حيث أنه كلما زادت نسبة تلقي الدورات التدريبية لمحلي الائتمان زادت درجة مساهمة على التحليل المالي.

وبالتالي نقبل الفرضية القائلة (توجد علاقة ارتباط بين درجة مساهمة التحليل المالي والحصول على دورات تدريبية لمحلي الائتمان) .

ولمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين الخصائص المختلفة لأفراد العينة ودرجة مساهمة على التحليل المالي , فقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد وذلك حسب المعادلة التالية :

$$Y = \alpha + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + e_i$$

حيث أن: α = المعلمة الثابتة . Y = المتغير التابع وهو درجة مساهمة على التحليل المالي . X_1 = المسمى الوظيفي . X_2 = طبيعة النشاط المصرف . X_3 = التخصص العلمي . X_4 = الخبرة العملية . X_5 = مدى الحصول على دورات في التحليل المالي . e_i = المتغير العشوائي .

جدول رقم (17)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Sid .Error of the Estimate
1	0.365a	0.133	0.144	1.17758

Model	Sum Square	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	21.983	6	3.664	2.665	0.019a
Residual	85.341	64	10333		
Totl	107.324	70	X		

جدول رقم (18)

Model	Unstandardized Coefficients		T	Sig
	B	Std. Error		
Constant	3.455	1.169	2.955	0.004
المسمى الوظيفي	-0.140	0.319	-0.440	0.662
التخصص العلمي	7.883E-02	0.170	0.463	0.645
الخبرة العملية	4.585E-02	0.205	0.224	0.823
دورات التحليل	0.725	0.339	2.135	0.037
طبيعة النشاط	0.153	0.200	0.763	0.048

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

وبناءً على قيمة (sig) يلاحظ أن جميع المتغيرات المستقلة غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ باستثناء كلاً طبيعة النشاط ومدى حصول محلل الائتمان على دورات في التحليل المالي فقد كانا معنويان إحصائياً ، مما يعني أن هناك علاقة بين هذين المتغيرين ودرجة مساهمة على التحليل المالي ، حيث يلاحظ من خلال قيمة 2- R والتي بلغت 0.133 و Adj R-2 والتي بلغت 0.144 أن هذين المتغيرين يفسران ما نسبته 18% إلى 22% ، وهذا يعني أن النموذج ضعيف ولكنه يفسر نوع من العلاقة من التغيرات الحادثة في درجة مساهمة على التحليل المالي . كما يلاحظ أن قيمة F للنموذج ككل بلغت 2.665 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى $\alpha = 0.05$.

أن العلاقة بين درجة مساهمة على التحليل المالي درجة الحصول على دورات في التحليل المالي هي علاقة طردية مما يعني أنه كلما حصل الموظف على دورات أكبر في مجال التحليل المالي وكلما زادت درجة الحصول على دورات تدريبية زادت درجة اعتماده على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان. أن المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج وهي المسمى الوظيفي - التخصص العلمي - الخبرة العملية - وطبيعة نشاط المصرف ، ليست لها علاقة بدرجة مساهمة على التحليل المالي.

❖ العوامل المقترحة لزيادة مساهمة التحليل المالي في لاتخاذ قرار الائتمان في المصارف الليبية

بالنظر إلى الجدول السابق ، و من خلال قيم اختبار t لمتوسطات استجابات أفراد العينة على العوامل المقترحة لزيادة مساهمة على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني ، أن جميع المتوسطات كانت أعلى من الدرجة (3) والتي تمثل متوسط المقياس وبشكل معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0,05. ويلاحظ أن جميع المتوسطات أعلى من الدرجة

(4) مما يعني أن آراء محلي الائتمان على العوامل المقترحة تراوحت من بين المهم و المهم جداً باستثناء متوسط العبارة المتعلقة بتطبيق نظام محاسبي موحد للشركات حيث بلغ المتوسط 3,89 وهو قريب من الدرجة 4 والتي تمثل صفة الرأي (المهم) . ويستنتج من ذلك ضرورة وأهمية هذه العوامل في تفعيل وتشجيع مساهمة على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني . ويلاحظ أن زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على التحليل المالي عبر التدريب والتعليم المستمر احتلت المرتبة الأولى في الأهمية ويلبها ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن يكون الموظفين ذو كفاءة في استخدام التحليل المالي عند التعيين . ويمكن ترتيب هذه المقترحات من وجهة نظر مسؤولي الائتمان حسب درجة الأهمية كما يلي :-

① زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على التحليل المالي عبر التدريب والتعليم المستمر. ② تعيين موظفين أكفاء قادرين على استخدام التحليل المالي. ③ تطبيق قانون لأخلاقيات مهنة المحاسبة. ④ تشجيع الجامعات الليبية على زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي في كليات التجارة . ⑤ تنظيم مهنة المحاسبة في ليبيا. تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات .

جدول رقم (19) نتيجة اختبار () لمتوسطات استجابات أفراد العينة على العوامل المقترحة لزيادة مساهمة التحليل

المالي

المتوسط	العوامل المقترحة لزيادة مساهمة على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني
3,89	تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات
4,38	تنظيم مهنة المحاسبة في ليبيا
4,62	تطبيق قانون لأخلاقيات مهنة المحاسبة
4,05	تعيين موظفين أكفاء قادرين على استخدام التحليل المالي
4,11	زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على التحليل المالي عبر التدريب والتعليم المستمر
4,52	تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد
4,61	تشجيع الجامعات الليبية على زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي في كليات التجارة.

النتائج والتوصيات

أولا النتائج :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان, و العوامل المؤثرة على ذلك ومن خلال تحليل بيانات الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالي :-

- 1) غالبية محلي الائتمان لم يتلقوا دورات تدريبية في مجال التحليل المالي حيث بلغ نسبتهم 73.2% , مما يشير إلى انخفاض المستوى المهني , وقصور واضح لدى إدارات المصارف في العمل على رفع المستوى العلمي محلي الائتمان .
- 2) غالبية محلي الائتمان ليس لديهم تفويض لاتخاذ قرار منح الائتمان حيث بلغت نسبتهم 57.7% , مما يدل على وجود مركزية واضحة لدى إدارات المصارف العاملة في مدينة بنغازي .
- 3) وجود علاقة معنوية إحصائية بين الوثوقية في القوائم المالية , ودرجة مساهمة على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان
- 4) تزداد درجة مساهمة على التحليل المالي كلما كانت المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير المراجع الخارجي.
- 5) تزداد درجة مساهمة على التحليل المالي كلما زادت عدد سنوات المعلومات المالية التي يطلبها المحلل المالي لحسابات الشركة طالبة الائتمان .
- 6) تزداد درجة مساهمة على التحليل المالي كلما زادت عدد القوائم المالية المطلوبة.
- 7) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محلي الائتمان من مختلف التخصصات المحاسبية والإدارة أو التخصصات الأخرى في الأمر الذي يعكس ضعف في استخدام أساليب وأدوات التحليل المالي.
- 8) محلي الائتمان ممن لديهم سنوات خبرة كبيرة لا يميلون للاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني بدرجة أكبر من أولئك الذين لديهم خبرات منخفضة.
- 9) توجد علاقة طردية بين الحصول على دورات تدريبية لمحلي الائتمان , ودرجة مساهمة على التحليل المالي , حيث تزداد درجة مساهمة على التحليل المالي مع زيادة الدورات التدريبية.
- 10) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة مساهمة على التحليل المالي ودرجة التفويض الممنوحة لمحلل الائتمان

ثانيا التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج , يتقدم الدراسة بالتوصيات التالية :

- أ- ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر .
- ب- ضرورة أن يراعى تعيين موظفين التسهيلات على أساس الكفاءة والجدارة في استخدام أدوات التحليل المالي
- ج- ضرورة العمل على زيادة درجة التفويض الممنوحة للفروع ولمسؤولي التسهيلات .

- د- ضرورة مساهمة على التحليل المالي الدرجة الأولى وعدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية في قرار منح الائتمان.
- هـ- ضرورة قيام المصارف الليبية بإلزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوق فيها , وعدم إخفاء أي معلومات تتعلق بالوضع المالي للشركة من شأنها التأثير على قرار منح الائتمان .
- و- ضرورة قيام المصارف بإلزام الشركات بتقديم معلومات مالية لأكثر من سنة مالية , مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات
- ز- تشجيع الجامعات الليبية على زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي في كليات الاقتصاد.
- ح- ضرورة العمل على نشر الوعي المحاسبي والمصرفي بين التجار ورجال الأعمال .
- ط- متابعة التطورات العالمية المتعلقة في التحليل المالي , والاستفادة من خبرات الدول والمصارف السابقة في هذا المجال .
- ي- ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة بما يلزم المراجعين القانونيين بأخلاقيات المهنة الأمر الذي يساهم في الحصول على قوائم مالية حقيقية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركات .

المراجع

- أحمد فريج مصطفى ، ومحمج عبدالمنعم غفر، الاقتصاد النقدي والمعرفي بين النظرية والتطبيق ، موسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر 2010 .
- جبرة، عاصم حسن محمد ، الدومة عز الدين (2011) ، أثر التحليل المالي على قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك السودانية ، URI: <http://repository.sustech.edu/handle/123456789/4375> ، التاريخ 2022/4/28
- حارن, خالد محمد ، عثمان يحيى يوسف ،(2009)، دور التحليل المالي في إتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية ، URI: <http://repository.sustech.edu/handle/123456789/7854> ، 2009-01-01
- خالد محمد عبد الستار ، (2021) ، التحليل المالي ودوره في منح قرار الائتمان بالتطبيق على المصارف التجارية المصرية ، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية ، مجلد 2 عدد 1 يناير 2021.
- الدومة ، عبدالله عبدالرحمن ، بدر الدين سراج الدين ، عبدالرحيم بوبكر أحمد (2015) أثر التحليل المالي, على قرارات منح الأئتمان, شركة أيوب للبهيات, المجلة الاقتصادية ، العدد 4 ، المجلد 6 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- الزبيدي ، حمزة محمود ، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني " ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبع الأولى ، 2012 م .

- الزغبى ، هيثم محمد (2017)) الإدارة والتحليل المالي ، دار القمر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن.
- عباس ، نبراس محمد ، (2021) التحليل المالي ودوره في تقييم السياسة الائتمانية (دراسة تحليلية في مصرف الرشيد) ، مجلة الإدارة والاقتصاد عدد 129.
- عبد الله ، خالد أمين ، يوسف عاشور ، سالم صباح ، "دورة في التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرار الائتماني" ، سلطة النقد الليبية ، بالتعاون مع جمعية المصرفيين الليبيين ، بنغازي 1998م.
- عبدالعزيز الدغيم ، وماهر الامين ، التحليل الائتماني ، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، 2010
- على، خالد محمد عبدالستار، (2015) ، التحليل المالي ودوره في منح القرار الائتماني بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، المجلد/العدد ع2 ، صص 147-121
- الغصين ، هلا بسام عبد الله ، " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات "، دراسة تطبيقية على مدينة المقاولات في مدينة بنغازي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، 2004 م .
- قلاح الحسيني و مؤيد الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي وأستراتيجي معاصر، دار وائل، عمان الاردن، 2013
- مطر ، محمد ، " الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت ، كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض ،مجلة دراسات ، العلوم الإنسانية : العلوم الإدارية والاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني ، شباط 1988 م.
- مطر، محمد ، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني" ، الأساليب والأدوات الاستخدامات العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003م.
- من مركز المعلومات الوطني الليبي ، الهيئة العامة للاستعلامات ، السلطة الوطنية الليبية ' www.pnic.gov.ps في زيارة للموقع بتاريخ 2022/4/20.
- ناجي معلا وأحمد ظاهر ، "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الليبية ، دراسة ميدانية "مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، مجلة علمية محكمة ، المجلد 26 ، العدد 2 ، تموز 1999م.